(ISSN: 2356 - 9492)

الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

The Legal Provisions of Companies Merger and Transformation in Light of Corporate Law in Kingdom of Saudi Arabia

الدكتور / محمد سعود الخصاونه

أستاذ القانون التجاري المساعد

معهد الإدارة العامة –المملكة العربية السعودية

Dr. Mohammad Saud Khasawneh

Assistant Professor of Commercial Law

Institute of Public Administration, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

الملخص

يستكشف هذا البحث الإصلاحات والتطورات القانونية التي تم اتخاذها من قبل المنظم في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق باندماج الشركات وتحولها وكيفية تنظيم هذه العمليات القانونية بموجب نظام الشركات السعودي الصادر في العام 2022، وتم التركيز على أهمية هذه الإصلاحات التشريعية في تعزيز البيئة القانونية في جذب الأعمال والاستثمارات والعمل على تحفيز التنمية الاقتصادية في المملكة. ويسلط هذا البحث الضوء على المواد ذات الصلة في النظام السعودي التي تنظم اندماج الشركات وتحولها، مع التأكيد على الإجراءات والشروط المطلوبة لتنفيذ هذه العمليات بشكل شفافية وقانونية، كما تم مناقشة الآثار الاقتصادية والقانونية لهذه العمليات على المساهمين والشركات والاقتصاد الوطني. ويتناول هذا البحث أيضًا الجهود التي قام بها المشرع السعودي لتنظيم هذه العمليات بشكل متقن ومناسب في نظام الشركات، مع تشجيع المستثمرين والشركات للاستفادة من هذا الإطار القانوني الجديد. ويسلط هذا البحث الضوء على كيفية تحسين بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية من خلال تنظيم تحول الشركات واندماجها، وكيفية تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: اندماج؛ تحول؛ نظام الشركات؛ الضوابط القانونية.

(ISSN: 2356 - 9492)

Abstract

This research explores the legal reforms and developments taken place in the Kingdom of Saudi Arabia regarding corporate mergers and transformations, and how the implementation will take place within the Saudi corporate law issued in 2022, as the emphasis was placed on the importance of these law reforms in enhancing the business environment, attracting investments and stimulating economic development in the Kingdom. This research highlights the relevant articles in the Saudi corporate law that regulate the merger and transformation of companies, and emphasizing on the procedures and conditions required to carry out these operations in a transparent and legal manner, as the economic and legal implications of these operations on shareholders, companies and the national economy were also discussed. This research also addresses the efforts made by the Saudi legislator to regulate these processes in a precise and appropriated manner in the corporate law, encouraging investors and companies to take advantage of this new legal framework. This research also highlights how to improve the business environment in the Kingdom of Saudi Arabia by regulating the transformation and merger of companies, and how to enhance stability and economic growth in the country.

Keywords: Merger; Transformation; Corporate Law; Legal Controls.

أولا: المقدمة

تقوم الشركات بالعديد من العمليات الاستراتيجية لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها وغاياتها أو لمواجهة ما قد تتعرض له من أزمات مالية وإدارية، ومن أهم العمليات التي قد تقوم بها الشركات هي الاندماج أو التحول، حيث أن اندماج الشركات هو مصطلح يشير إلى عملية تجميع شركتين أو أكثر في وحدة واحدة تحت سقف مشترك، وهو موضوع استراتيجي يثير اهتمام العديد من رجال الأعمال والمستثمرين والمجتمع الاقتصادي، يترتب على عمليات الاندماج تحديث هياكل الشركات وتوجيه استثمارات جديدة وتحقيق مزايا تنافسية، وبمرور الوقت، أصبح تنظيم هذه العمليات أمرًا أساسيًا للحفاظ على النزاهة وحماية مصلحة المساهمين وضمان استدامة الأعمال، كما أن فهم أهمية وتنظيم عمليات الاندماج يعتبر أمرًا حاسمًا لضمان استدامة الأعمال وتحقيق الازدهار الاقتصادي.1

وفي المقابل، إن تحول الشركات هو مصطلح يشير الى اتخاذ الشركة شكلا آخر من الاشكال القانونية للشركات، ويمثل عملية تستلزم التفكير والتخطيط الدقيق وتلك العمليات يمكن أن تحقق فوائد كبيرة للشركات والاقتصاد بشكل عام، ولكن يجب مراعاة تأثيراتها الشاملة والاجتماعية لضمان نجاحها، وقام المنظم السعودي بجهود مهمة لتنظيم تحول الشركات في المملكة العربية السعودية وفقًا للنظام الجديد للشركات، هذه الجهود تأتي في إطار الرؤية الوطنية 2030 لتحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وفي ضوء التطورات الاقتصادية والتشريعية التي شهدتها المملكة في العقود الأخيرة، تسعى المملكة إلى تحفيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتعتبر عمليات اندماج الشركات وتحولها على السواء من القرارات الحيوية التي يتخذها رجال الأعمال والمستثمرون في المملكة السعودية، حيث تأتي هذه العمليات كاستجابة لتغيرات السوق والفرص الجديدة والتحديات التي تواجهها الشركات كما أن تنفيذ هذه العمليات يتطلب إطارا قانونيا صارما يحدد الإجراءات والشروط المطلوبة بعناية لحماية مصالح المساهمين.

ونظرا لصعوبة تحديد الخيار الانسب للمستثمر بدمج الشركة أو تحويلها الى شكل آخر من أنواع الشركات، وصعوبة فهم التبعات القانونية التي تترب على الدمج أو التحول فإن هذا البحث سيعمل على رصد التطورات القانونية والتشريعية وكيفية تنظيم اندماج الشركات وتحولها في نظام الشركات السعودي الجديد، حيث سيتم استكشاف المفاهيم والإجراءات والآثار الاقتصادية والقانونية لهذه العمليات على المستثمرين والشركات والاقتصاد الوطني.

[1] سميحة القليوبي، الشركات التجارية: النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية (1992) ص67.

(ISSN: 2356 - 9492)

ثانيا: مبررات اختيار البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تقوم بتسليط الضوء على موضوع معاصر له أهمية بالغة وهو اندماج الشركات وتولها ضمن إطار نظام الشركات السعودي الجديد، والتطرق الى أهمية تحول الشركات وكيف بدء هذا التحول والغاية منه وفقا للنظام السعودي وتوضيح دور المنظم السعودي في ذلك. ومن أبرز المبررات التي كانت دافع لاختيار هذا الموضوع هي الأهمية الاقتصادية حيث يعتبر القطاع الخاص والشركات المسجلة في المملكة العربية السعودية عنصرا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، لذلك، فإن فهم كيفية اندماج الشركات وتحولها والعمليات المتعلقة بها يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بالإضافة الى الحاجة إلى التشريعات الحديثة مع تطور الاقتصاد والأعمال في المملكة، حيث تصبح التشريعات واللوائح المتعلقة بالشركات أمورا حيوية كلما تطورت الاعمال وذلك لتنظيم العلاقات التجارية وحماية حقوق المستثمرين والمساهمين.

وبالإضافة الى ما تقدم، تأتي أهمية هذا البحث من حاجة الشركات والمستثمرين إلى فهم اللوائح والإجراءات والآثار المترتبة على اندماج الشركات وتحولها في المملكة العربية السعود، حيث يتوقع أن تسهم النتائج والتوصيات المستفادة من هذا البحث في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، من خلال المساهمة في زيادة الوعي لدى المستثمرين حول اتخاذ القرار الانسب في حال مواجهة أخطار تحول دون اسمرار الشركة أو في حال الرغبة في تنمية فرص الشركة وتوسيع أعمالها.

ثالثا: اهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

بيان التطورات التشريعية على أنظمة الشركات في المملكة العربية السعودية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

تحديد أنواع الشركات وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد.

تحليل الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد.

تقديم التوصيات القانونية اللازمة للإسهام في تطوير البيئة القانونية في هذا المجال.

رابعاً: أسئلة البحث

يسعى هذا البحث للإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو التنظيم القانوني للشركات في المملكة العربية السعودية؟

ما هي أنواع الشركات وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد؟

ما هي الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد؟

ما هي الوسائل القانونية اللازمة لتطوير عمليات اندماج الشركات وتحولها في المملكة العربية السعودية؟

(ISSN: 2356 - 9492)

خامساً: مشكلة البحث

تظهر مشكلة هذه الدراسة في مجموعة من التحديات القانونية التي تواجهها الشركات عند تطبيق الاحكام القانونية المتعلقة باندماجها وتحولها وذلك نظرا لحداثة النظام، بالإضافة الى إمكانية وجود صعوبات في تطبيق الاحكام القانونية ذاتها على كافة أنواع الشركات، وذلك بسبب تفاوت القطاعات الاقتصادية واحتياجها وعدم وجود دراسات حول موضوع اندماج الشركات وتحولها تركز على دراسة التأثيرات القانونية المتفاوتة بين قطاع وآخر، خصوصا مع استحداث أنواع جديدة للشركات وفقا للنظام الجديد. بالإضافة إلى عدم قدرة المستثمرين ورواد الاعمال على اتخاذ القرار المناسب في حال تعرضهم لأخطار تحول دون استمرار الشركة أو رغبتهم في توسيع نشاطاتها، مما يؤدي الى تضارب في تطبيق الاحكام القانونية وبالتالي تعطيل عمليات النمو الاقتصادي.

سادساً: منهجية البحث

أي دراسة قانونية لابد من ان تتبع منهج علمي يتوافق مع طبيعة الدراسة، وفي هذا البحث سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث سيتم مراجعة نظام الشركات السعودي وتحليل مواده والمقارنة بين القانون القديم والقانون الجديد وبيان أنواع الشركات واهمية تنظيم عمليات الاندماج والتحويل فيها وتقسيمها في المملكة العربية السعودية، وذلك للوصول الى تحليل كافي لهذه النصوص وبيان أي نقص تنظيمي وقصور في وضع هذا النظام وتوضيح مدى مواكبته مع التطورات التي تشهدها المملكة في الوقت الحالي.

سابعا: هيكلية البحث:

لغايات تحقيق أهداف البحث فإنه سيتم تقسيمه الى مبحثين؛ أما المبحث الاول يركز على التنظيم القانوني للشركات في المملكة، وأما الثاني يركز على اندماج وتحول الشركات في النظام السعودي.

المبحث الأول: التنظيم القانوني للشركات في المملكة:

تشكل الشركات والمؤسسات الاقتصادية دعامة أساسية في النمو والتنمية الاقتصادية لأي دولة، وفي المملكة العربية السعودية، والتي تعد واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، تشكل الشركات الوطنية والأجنبية جزءً حيويا من منظومتها الاقتصادية حيث يعتبر نظام الشركات في السعودية هيكلا قانونيا وتنظيميا معقدا نوعا ما ويحتاج لمواكبة دائمة من قبل المنظم بسبب تأثيره على الاقتصاد بشكل مباشر.

وفي العقود الأخيرة، شهدت المملكة العربية السعودية تحولات اقتصادية هامة، وظهر للشركات والمؤسسات دور أكبر في دعم التنمية والتطور، وذلك من خلال تغييرات في البيئة التشريعية والاقتصادية، ومشروعات البنية التحتية الكبرى، والتنويع الاقتصادي، حيث باتت الشركات تواجه تحديات وفرصا جديدة لتحسين أداءها ومكانتها في السوق. وتشكل الشركات والمؤسسات الاقتصادية العمود الفقري للتنمية والازدهار في أي اقتصاد وتلعب دورا أساسيا في تحقيق الاستدامة الاقتصادية وخلق فرص العمل، وتمتلك الشركات والمؤسسات في المملكة العربية السعودية دورا خاصا ومهما نظرا للتحولات الاقتصادية والتنموية الهائلة التي شهدها البلد في السنوات الأخيرة[1].

وتمتاز المملكة العربية السعودية بقوة اقتصادية لا تُقدّر بثمن وموقع استراتيجي مهم في الشرق الأوسط، ومع تنوع اقتصادها وتركيزها على قطاعات متعددة غير النفط والغاز كالتعدين والطاقة المتجددة، فإن تطور الشركات في هذا السياق يعد أمرا حيويا لتعزيز التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي[2] إلا أن هذا التحول ليس بالأمر البسيط، فهو يتطلب فهما عميقا للقوانين واللوائح السعودية، بالإضافة إلى توظيف استراتيجيات وممارسات جديدة لمواجهة التحديات واستغلال الفرص.

المطلب الأول: تطور التنظيم القانوني للشركات في المملكة

[1] علي جوهاني، اقتصاد المملكة العربة السعودية، الخليج العربي، المجلد العشرون، العدد الأول، (1988) ص 251.

[2] عبدالله بن عبدالله بن سليمان العبيد، اقتصاد المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية، افاق الاقتصاد، العدد الثالث والسبعون، اتحاد غرفة التجارة والصناعة – مركز البحوث والتوثيق، الامارات (1998) ص134.

(ISSN: 2356 - 9492)

تُعتبر الانظمة واللوائح النظامية الأساسية من الأمور الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال وتنظيم الشركات في أي اقتصاد، وفي المملكة العربية السعودية، فإن نظام الشركات يعد من أهم الأنظمة التي توجه الأعمال التجارية والاستثمار في البلاد، حيث تمثل القوانين واللوائح المتعلقة بالشركات إطارًا قانونيًا حاسما لحماية حقوق المساهمين وضمان استدامة الأعمال.

وتطور النظام القانوني للشركات في المملكة العربية السعودية يمتد عبر عقود من الزمن، فقد شهد تغيرات وتحسينات مستمرة، ففي البدايات كانت الشركات تعتمد على القوانين الإسلامية التقليدية والعرفية دون وجود تنظيم رسمي، ومع تطور الاقتصاد السعودي وزيادة التجارة والاستثمارات الأجنبية، أصدرت السعودية تشريعات تنظيمية تهدف إلى تنظيم وتسهيل إنشاء وإدارة الشركات[1].

واستمرت التطورات في التشريعات واللوائح المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركات في المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ عبر الزمن، حيث شهدت تغييرات جوهرية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، واستنادًا إلى هذا التطور القانوني، تم إصدار وتعديل عدة قوانين رئيسية تؤثر بشكل مباشر على الشركات وأساليب عملها ومن بينها قانون الشركات.

وكان نظام الشركات في السعودية يخضع لقوانين قديمة ومعقدة، مما أدى إلى إجراءات معقدة وتكلفة عالية لتأسيس وإدارة الشركات. ومع ذلك، شهدت البلاد تحولًا كبيرًا عندما تم إصدار قانون الشركات في عام 1965، والذي يعد القاعدة الأساسية لتنظيم الشركات. ومنذ ذلك الحين، شهد هذا القانون تعديلات وتحسينات متكررة. ومع تقدم الزمن والتطورات التي شهدتها المملكة العربية السعودية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، شهد نظام الشركات تحولات جذرية تماشيا مع التغيرات في السوق واحتياجات الاقتصاد، وهذا التطور القانوني لنظام الشركات يعكس التفاعل بين القطاعين العام والخاص وسعي الحكومة السعودية لتعزيز بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار.[2]

[1] صباح براجي، دور التحول الى اقتصاد المعرفة الى زيادة تنافسية اقتصاد المملكة العربية السعودية والدول العربية، الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، السعودية (2017) ص511.

[2] حسين علي العمر، أثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة – قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، الدد السابع والخمسون، السعودية (2003) ص208.

وشهد نظام الشركات السعودي تعديلات متكررة بهدف تبسيط وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتعزيز المرونة في هياكلها، بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار قانون الاستثمار الذي ينظم الاستثمار الأجنبي في المملكة ويوفر حوافز وضمانات للمستثمرين، بالإضافة الى التطوير المستمر في قوانين الملكية الفكرية، حيث تم تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار والاستثمار في هذا المجال[1].

وبالإضافة إلى ما سبق، شهدت القوانين الضريبية تعديلات لتشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، مع تعديلات في ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل. ولتعزيز الاستدامة والحفاظ على البيئة، تم إصدار لوائح بيئية تنظم الممارسات البيئية للشركات وتعزز من المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال البيئة.

وفيما يتعلق بالرقابة، فقد تم تطوير هياكل وأدوار الجهات الرقابية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح وتعزيز الشفافية، وتم أيضًا تحديث سوق رأس المال في المملكة مع توسع البورصة السعودية (تداول) وتقديم التسهيلات المالية للشركات.

وأخيرًا، تم تعزيز نظام التحكيم وسبل التسوية لتسهيل حل النزاعات التجارية بين الشركات، هذه التطورات القانونية تمثل مجموعة متنوعة من الإصلاحات التي شهدتها السعودية عبر السنوات، والتي أسهمت في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التفاعل الاقتصادي والاستثماري في المملكة، وفي عام م1965، أصدرت المملكة أول نظام للشركات والأنشطة التجارية، وهذا النظام أُعيد صياغته وتحديثه عدة مرات على مر السنوات لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وكان اخر تحديث له في سنة 1443هـ، حيث في السنوات الأخيرة أجريت تعديلات كبيرة على قوانين الشركات بهدف جعل بيئة الأعمال في المملكة أكثر جاذبية للاستثمار وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المساهمين.

وصدر نظام الشركات الجديد الذي شكل تغييرا كبيرا في البيئة التنظيمية للشركات في السعودية، هذا النظام أتاح إمكانية إنشاء مزيد من أنواع الشركات وتبسيط إجراءات التأسيس وإدارة الشركات، وتم توجيه الجهود نحو تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية ملتزمة بتحسين البيئة التنظيمية للشركات لتحقيق أهدافها الاقتصادية وزيادة تنوع اقتصادها، كما أن تطور نظام الشركات في المملكة العربية السعودية يعتبر جزء

[1] هدى محمد عبد العزيز منصور، رؤية 2030 نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، مصر (2021) ص428.

(ISSN: 2356 - 9492)

أساسي من مسار الإصلاحات الاقتصادية التي خاضتها البلاد على مر السنوات وهذا التطور جاء بهدف تحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب، وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة[1].

وتضمنت التحسينات التي طرأت على نظام الشركات تبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات وتعزيز المرونة في هياكلها، مما ساهم في جذب المزيد من رواد الأعمال والمستثمرين، وبالإضافة إلى ذلك، شملت الإصلاحات تحسين حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، كما تم تحديث قوانين الاستثمار لجعل الاستثمار الأجنبي أكثر جاذبية من خلال تقديم حوافز وضمانات للمستثمرين، هذا بالإضافة إلى التركيز على استخدام التكنولوجيا في إدارة الشركات وتحسين الأمن السيبراني، وتعزيز الرقابة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد[2].

المطلب الثاني: أنواع الشركات في النظام السعودي

في نظام الشركات السعودي، تتوافر أنواع متعددة من الشركات، وهذه الأنواع تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال اختيار الهيكل القانوني الأنسب لأغراضهم التجارية واحتياجاتهم، حيث تنص المادة الرابعة من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية على وجود عدة أشكال للشركات، وهذه الأشكال تشمل ما يلي:

أ. **شركة التضامن:** وهي نوع من الشركات تتكون من شخصين أو أكثر، حيث يقوم فيها المساهمون بتحمل المسؤولية عن الديون والالتزامات بشكل غير محدود، مما يعني أنهم يمكن أن يفقدوا أموالهم الشخصية في حالة تكبد الشركة خسائر.

ب. **شركة التوصية البسيطة:** وتتكون هذه الشركة من نوعين من الشركاء، الاول يكون ضامنًا لديون والتزامات الشركة في أمواله الخاصة، والنوع الآخر لا يكون ضامنًا لديون الشركة إلا في حدود حصته في رأس المال ولا يتعدى ضمانه إلى أمواله الخاصة كما يحدث في شركات التضامن. ويُطلق على النوع الأول الشريك المتضامن، في حين يُطلق على النوع الآخر الشريك الموصي.

[1] برنامج تطوير القطاع المالي، التقرير السنوي 2022، ص22.

[2] محمد سعيد القحطاني، حوكمة الشركات وتطبيقها في المملكة العربية السعودية: شركة اسمنت المنطقة الجنوبية، المجلة الدولية للعلوم الإسلامية، العدد السادس عشر، مصر (2018) ص139.

ج. **شركة المساهمة:** هذا النوع من الشركات يسمح بوجود عدة مساهمين يشاركون في تمويل رأس المال والأرباح ويتمتعون بحقوق مساهمة محددة، ويمكن أن تكون المسؤولية محدودة لمقدار المساهمة ويمكن أن تُقام لتلبية احتياجات مشروعات كبيرة وتجارية و تسمح للشركة بجمع رأس المال من الجمهور عن طريق طرح أسهمها في البورصة وتتطلب إدارة دقيقة وامتثالًا لقوانين السوق المالية والأنظمة المحددة للشركات المساهمة1.

د. **شركة المساهمة المبسطة:** وهي شركة تؤسس من شخص واحد أو أكثر من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، حيث يكون رأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، وتكون الشركة هي وحدها المسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطاتها، كما تقتصر مسؤولية المساهم فيها على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها.

هـ. **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** وهي شكل قانوني للشركات التجارية التي تتكون من شريك أو أكثر وتكون مسئولية الشريك فيها محدودة، وفقًا لمقدار مساهمته في رأس المال، وتعتبر الذمة المالية للشركة مستقلة عن الذمة المالية لكل شريك، حيث تكون الشركة بكل مواردها وأموالها مسؤولة عن جميع الديون والالتزامات، وتكون مسؤولية الشركاء في الديون والأرباح محدودة بحسب حصصهم في رأس مال الشركة. وتنتقل حصة الشريك فيها للورثة في حالة الوفاة، ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام، ولا يجوز أيضًا إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول من خلالها2.

هذه هي الأشكال الرئيسية للشركات التي وردت في المادة الرابعة من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، حيث توفر هذه الأشكال خيارات متنوعة للمستثمرين ورواد الأعمال لتنظيم أعمالهم وفقًا لاحتياجاتهم وأهدافهم. وبالرجوع الى المادة (235) من نظام الشركات نرى ان المنظم السعودي في هذه المادة قد قام بشمول الشركات الأجنبية ضمن نطاق تطبيق احكام النظام حيث جاء فيها "دون إخلال بالاتفاقات الخاصة المبرمة بين المملكة وبعض الدول أو الشركات الأجنبية، والأنظمة المعمول بها في المملكة، وفيما عدا الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات، تسري أحكام

[1] صلاح الدين ابراهيم، الشركات المساهمة: الاتحاد، الاندماج، السيطرة، مجلة المحاسبة، العدد الرابع عشر، السعودية (1997) ص39.
[2] مساعد بن عبدالله بن حمد الحقبل، المسؤولية المحدودة في الشركات: دراسة تأصيلية تطبيقية، العدل، العدد الخامس والستون، السعودية (2014) ص325.

(ISSN: 2356 - 9492)

النظام على الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها وأعمالها داخل المملكة." ولابد من الإشارة إلى ان المنظم في ذات القانون قام بتنظيم الشركات الأجنبية في الباب الحادي عشر بشكل منفرد.

وبذلك تعد الشركة الأجنبية (فروع الشركات الأجنبية) هي الشركات التي تقوم بتأسيس وتشغيل فروع أو وحدات أعمال لها في المملكة، وتخضع للأنظمة واللوائح الخاصة بالشركات الأجنبية ويتوجب عليها الامتثال للقوانين المحلية.

وباستقراء نصوص النظام يتبين انه عندما قام المنظم السعودي بإدراج الشركات الأجنبية في باب منفصل كان ذلك لعدة أسباب فقد تكون الشركات الاجنبية لديها متطلبات وقوانين مختلفة تماما عن الشركات المحلية نظرا لاختلاف التوجهات والاحتياجات، لذا، يمكن أن يكون من الأفضل تنظيمها بصفة منفصلة لضمان تلبية هذه الاحتياجات بشكل أفضل، ومن الممكن أن يتضمن النظام مزايا وحوافز محددة لجذب الاستثمار الأجنبي، والتي تختلف عن تلك المتاحة للشركات المحلية ولهذا السبب، يمكن تنظيم الشركات الأجنبية بشكل منفصل لتوفير الحماية والتشجيع اللازم للاستثمارات الأجنبية، وقد ترغب المملكة العربية السعودية في توفير بيئة أعمال متوافقة مع القوانين الدولية والمعاهدات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وهذا يتطلب وضع أحكام خاصة بالشركات الأجنبية، ويمكن أن يساهم تنظيم الشركات الأجنبية بشكل منفصل في تبسيط الإجراءات وجعلها أكثر وضوحا ومرونة بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة أو الراغبة للاستثمار في المملكة[1].

ويمكن تأسيس أنواع أخرى من الشركات الخاصة بقطاعات محددة، مثل الشركات الزراعية والشركات الاستثمارية والشركات العقارية، ولكن الأنواع الرئيسية المذكورة أعلاه هي الأكثر شيوعا والتي توفر الإطار الأساسي لأنشطة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

ويتبين مما سبق التطور الواضح في التنظيم القانوني للشركات في المملكة، حيث أن النظام القديم للشركات كان معتمدا على قانون الشركات الذي تم إصداره في عام 1965، وقد تم إصدار النظام الجديد للشركات في عام 2022 وكان من أبرز الفروقات الرئيسية بين النظامين، انه في النظام الجديد، تمت محاولة تبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس وإدارة

[1] سعيدية البدوي السيد بدوي، نظام الشركات الجديد وقانون الاستثمار: دراسة تحليله مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي، المجلة القانونية، العدد الاول، السودان (2021) ص209.

الشركات وهذا يشمل تقليل الإجراءات الإدارية والإلزامية وتقديم المزيد من الخدمات عبر الإنترنت لتسهيل إجراءات الشركات.

ويعطي النظام الجديد مزيد من المرونة في هياكل الشركات، مما يتيح لرواد الأعمال تنظيم شركاتهم بشكل يتناسب مع احتياجاتهم الخاصة بالإضافة الى انه يقوم بتعزيز متطلبات الشفافية والافصاح المالي، مما يزيد من المسؤولية المالية للشركات ويسهل متابعة أدائها المالي ويعمل على تشجيع الاستثمار عن طريق تبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات الأجنبية وتشغيلها في المملكة، مما يعزز من جاذبية السوق للاستثمار الأجنبي، بالإضافة الى ان النظام الجديد يتناول بشكل أفضل قضايا معينة مثل الاندماج والتحول والاستحواذ والتي لم يسلط عليها الضوء في النظام القديم.[1]

ومن ابرز التحولات في نظام الشركات انه تم توسيع نطاق الشركات العائلية في النظام القانوني السعودي الجديد بشكل ملحوظ ومبتكر، مما يسمح للعائلات بتحقيق الاستدامة وتنمية الأعمال على المدى البعيد، وهذا التوسيع يأتي كجزء من جهود المملكة لتعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث يمكن للشركات العائلية الآن تطوير هياكل إدارية ميسرة ومرنة تتيح لهم استغلال الفرص بكفاءة أكبر دون تعقيدات إدارية كبيرة، مما يعزز من تحقيق النمو والاستدامة لأعمالهم، بالإضافة إلى ذلك، يشجع النظام على الشفافية والإفصاح الدقيق عن الأنشطة المالية والإدارية، مما يسهم في بناء ثقة المستثمرين وزيادة الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. [2]

وتشير الفروقات السابقة إلى أن النظام الجديد للشركات في المملكة العربية السعودية يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار وزيادة الشفافية وحماية حقوق المساهمين، ويسعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية والتنظيمية العالمية، حيث تمت عملية تحديث النظام السعودي للشركات بمعزل تماما عن النظام القديم الذي استند إلى قانون الشركات الصادر في عام 1965.

[1] محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة (1996) ص34.
[2] محمد السعودي، تغيير الشكل القانوني للشركات، سجل العرب، الطبعة الأولى (1988) ص56.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني: اندماج وتحول الشركات في النظام السعودي

في إطار النمو الاقتصادي المستدام والتطور المستمر للأعمال والاستثمار في المملكة العربية السعودية، يشهد قطاع الشركات تطورات ملموسة ومستدامة، وإن عمليات الاندماج وتحول الشركات تعد جزءً حيوياً من هذه التطورات، حيث تسهم في تعزيز التوسع وتنويع الأعمال وتعزيز التنافسية في السوق المحلية والعالمية[1]. وتعمل المملكة العربية السعودية بجدية على توفير بيئة أعمال مشجعة لتلك العمليات، مما يسهم في تحقيق رؤيتها والارتقاء بمكانتها كمركز اقتصادي عالمي

ويتميز نظام الشركات في المملكة العربية السعودية بأحكام قانونية متينه تحكم هذه العمليات بشكل دقيق ومحدد، حيث تمثل عمليات الاندماج وتحول الشركات نقطة تحول حاسمة في تطور الأعمال والاستثمار في المملكة العربية السعودية وسيتم توضيح ذلك وفقا لمطالب كما لي:

المطلب الأول: اندماج الشركات:

تأتي استراتيجية اندماج الشركات ضمن جهود المملكة العربية السعودية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبيتها كوجهة استثمارية عالمية وسعي المنظم السعودي يتجلى في تنظيم هذه العمليات وتطويرها بما يتناسب مع رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن سعي المنظم السعودي يرتكز على توفير الإطار القانوني والتنظيمي المناسب لهذه العمليات، وتسهيل الإجراءات وزيادة الشفافية، وذلك بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، وسيتم دراسة ذلك وفقا لفرعين:

الفرع الأول: مفهوم اندماج الشركات:

[1] ياسين محمود فؤاد، الرقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ في قانون حماية المنافسة وتقويم تأثيرها على هيكل السوق ومناخ الاستثمار، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر (2018) ص8-11.

إن اندماج الشركات هو عملية قانونية تقوم بها شركتين أو أكثر من خلال دمج أصولهم وأنشطتهم لتشكيل شركة واحدة جديدة حيث يتم تنفيذ هذه العمليات بغرض تحقيق فوائد متعددة، منها زيادة التنافسية، وتوسيع حجم الشركة، وتخفيض التكاليف، وزيادة القيمة للمساهمين. وتختلف تعريفات اندماج الشركات من دولة الى اخر، ففي الولايات المتحدة، يُعرف اندماج الشركات على أنه "ترتيب قانوني يجمع بين شركتين أو أكثر لتشكيل شركة واحدة جديدة أو لتضمين شركة في أخرى1".

ويشهد عالم الأعمال تناميا مستداما في هذه العمليات، حيث تعكس رؤى الشركات لتحقيق النمو والاستدامة، ومن الجدير بالذكر أن اندماج الشركات له أهميته الكبيرة في تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة كفاءة الأعمال، حيث يمكن أن يساهم في توحيد الجهود والموارد والمهارات لتحقيق أهداف أوسع وتطوير الشركات لتصبح أكثر قوة واستدامة2.

ومن الناحية الشرعية، يتعين على الشركتين المندمجتين الالتزام بالأحكام الشرعية والأخلاقيات في هذه العملية حيث يجب أن يتم اندماج الشركات بطريقة تحفظ مصالح الشركاء وتتوافق مع الشريعة الإسلامية. وليس هناك نصوص دينية صريحة تتعامل مع مسألة اندماج الشركات بشكل مباشر، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، يشترط في أي نشاط اقتصادي أو عقد تجاري أن يتم بموافقة الأطراف المعنية وبشفافية، وأن لا يتعارض مع الأحكام الشرعية والقوانين المحلية3.

ويتم تنظيم اندماج الشركات والعمليات المماثلة في المملكة العربية السعودية وفقًا لأحكام نظام الشركات. ويُعرف اندماج الشركات في المملكة على أنه الاتفاق الذي يُبرم بين شركتين على دمجهما لتشكيل شركة واحدة، حيث يتم فيه نقل أصول الشركتين المندمجتين إلى الشركة المستحدثة، ويُلغى الشركتين المندمجتين4، حيث ورد ما يشير الى هذا التعريف في المادة رقم (225) من نظام الشركات السعودي، والتي تتعامل بشكل محدد مع مسألة اندماج الشركات، ومما تجدر الاشارة اليه أنه لم يرد تعريف في النظام بشكل محدد بل تم ترك التعريف لفقهاء القانون، وهنا نستطيع القول ان المشرع

[1] عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري في الشركات التجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع (1998) ص59

[2] عبد الفضيل محمد احمد، اندماج الشركات في ظل نظام الشركات السعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الرابع عشر، مصر (1993) ص251.

[3] إيهاب عبد المجيد محمد إسماعيل السراج، الإطار القانوني لاندماج الشركات، مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا، العدد السابع عشر، (2022) ص79.

[4] سميحة القليوبي، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص67.

(ISSN: 2356 - 9492)

ترك التعريف ولم يقم بحصره في مفهوم معين وهذا من باب مواكبة التطورات التي قد تحصل في ضوء تطبيق أحكام النظام.

وبينت المادة المشار اليها أن عملية اندماج الشركات تتم بموجب الاتفاق بين الشركات المندمجة، حيث يُلغى وجود الشركات المدمجة بشكل فعلي، وتتوقف عن ممارسة أعمالها، وتكون الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج هي المستمرة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتدير الأصول والالتزامات التي تم نقلها إليها[1].

وتهدف أحكام النظام إلى توفير إطار قانوني واضح لعمليات اندماج الشركات في السعودية، حيث يعمل ذلك على تنظيم هذه العمليات وضمان تحقيقها بشكل شفاف وبمراعاة حقوق المساهمين والأطراف المعنية، كما تعكس الجهود التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لتعزيز بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الثاني: الضوابط القانونية للاندماج

الاندماج في قطاع الأعمال له أهمية كبيرة بالنسبة للمنظم السعودي والاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث تشكل هذه العمليات أحد الأدوات الاستراتيجية التي تدعم تطوير ونمو الشركات وتعزز من تنوع القطاع الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار. ولا بد من الإشارة إلى ان عمليات الاندماج وردت في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تهدف إلى تنويع اقتصاد المملكة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القطاعات غير النفطية من خلال دعم وتشجيع الاندماج، حيث أن تنظيم اندماج الشركات يساعد في زيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة والتي تسهم في تحسين الهيكل الاقتصادي وتوفير فرص عمل[2].

[1] إيهاب عبد المجبد محمد إسماعيل السراج، مرجع سابق، ص98.

[2] عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص62.

وتنظم عمليات اندماج الشركات في المملكة العربية السعودية بموجب نظام الشركات السعودي واللوائح التنفيذية المتعلقة به، حيث أن النظام يحدد القواعد واللوائح الأساسية التي يجب الامتثال لها أثناء تنفيذ عمليات الاندماج، ويتم إجراء عملية اندماج الشركات في المملكة العربية السعودية وفقا لمراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط: يجب على الشركتين المندمجتين تطوير خطة مفصلة لعملية الاندماج، بما في ذلك تقييم الأصول والالتزامات وتحديد الهيكل الإداري وتقدير التكاليف والمخاطر. حيث نصت المادة (225) من النظام على وجوب إعداد مقترح الاندماج للموافقة عليه من كافة الشركات التي ترغب في الاندماج وذلك بما يتناسب مع عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي.

ويحدد مقترح الاندماج شروطه، كما يجب أن يبين طبيعة العوض وقيمته بما في ذلك عدد الأسهم أو الحصص التي تخص الشركة المندمجة في رأس مال الشركة الدامجة أو الشركة الناشئة عن الاندماج، بالإضافة الى بيان عن قدرة كل شركة طرف في الاندماج على الوفاء بديونها.

المرحلة الثانية: الإعلان: يجب نشر إعلان عن عملية الاندماج في الصحف الرسمية وعلى موقع هيئة السوق المالية السعودية (تداول) في حال كانت الشركة مدرجة في سوق المال وذلك قبل مدة لا تقل عن (ثلاثين) يومًا على الأقل من التاريخ المحدد لاتخاذ القرار بشأن مقترح الاندماج والتصويت عليه وذلك بموجب المادة (227) من النظام. ويهدف الاعلان الى إبلاغ الجمهور والمساهمين، حيث يجب الحصول على موافقة مجلس إدارة كل شركة ومساهميها على عملية الاندماج، ويُعقد اجتماع للمساهمين للتصويت على الاندماج، كما يجب أن يكون القرار بالأغلبية أو حسبما ينص عليه نظامها الاساسي وعقد التأسيس، وذلك لغايات تحقيق الشفافية والمحافظة على أموال المساهمين بالإضافة الى اعطائهم الفرصة في ممارسة حقوقهم كمالكين لاسهم الشركة.

وبالإضافة الى ما تقدم، فإن الاعلان يهدف الى حماية دائني أي من الشركات المندمجة، حيث يكون لهم الحق في الاعتراض على الاندماج بخطاب مسجل إلى الشركة أو بأي وسيلة أخرى يحددها الإعلان، وذلك خلال (خمسة عشر) يوما من تاريخ الإعلان، كما ويجب على الشركة الوفاء بأموال الدائنين المعترضين إذا كانت مستحقة أو تقديم ضمان كاف للوفاء بها إذا لم تكن مستحقة بعد.

(ISSN: 2356 - 9492)

وأهتم المنظم السعودي بحقوق دائني الشركات المندمجة في المادة (227)، حيث أن الدائن الذي أبلغ الشركة باعتراضه على الاندماج كما سبق بيانه ولم تقم بالوفاء بالدين إذا كان مستحقا، أو لم تقدم له ضمانا كافيا للوفاء به إذا لم يكن مستحقا بعد، فإنه يكون له الحق في أن يتظلم للجهات القضائية المختصة خلال مدة لا تقل عن عشرة أيام قبل التاريخ المحدد لاتخاذ قرار الاندماج، وذلك لإلزام الشركة المندمجة بالوفاء بالدين أو تقديم ضمان للوفاء به، أما في حال تبين للجهة القضائية أن الاندماج سيترتب عليه أضرار جسيمة بحق الدائنين المعترضين دون تمكن الشركة المندمجة أو الشركة الدامجة من الوفاء بالدين أو تقديم الضمان، فإنه يجوز لها أن تأمر بوقف الاندماج أو تأجيله، على أن يصدر قرارها بذلك قبل نفاذ قرار الاندماج. وإذا لم تبت الجهة القضائية المختصة في اعتراض الدائنين قبل نفاذ قرار الاندماج وثبت لها بعد ذلك صحة مطالبة الدائنين المعترضين، فلها أن تصدر قرارا بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة هذا الاندماج.

المرحلة الثالثة: تنفيذ قرار الاندماج: يتعين على الشركات المندمجة مراجعة هيئة السوق المالية والهيئة العامة للزكاة والدخل للحصول على الموافقات اللازمة واستكمال الإجراءات القانونية، حيث يجب تقديم جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة للجهات الرسمية والإشرافية في المملكة، ويجب التأكد من أن عملية الاندماج تتوافق مع جميع الأنظمة واللوائح السعودية المعمول بها، كما يتم تقديم تقارير مالية مفصلة للهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للرقابة والتحقق المالي، وبعد استيفاء جميع الشروط والإجراءات، تصدر الهيئات الرقابية القرار النهائي بالموافقة على الاندماج[1].

ونصت المادة (228) من النظام على سريان قرار الاندماج واعتباره نافذاً من تاريخ قيد بيانات الشركة المندمجة في سجل الشركة الدامجة لدى السجل التجاري، أو من تاريخ قيد الشركة الناشئة عنه لدى السجل التجار، وذلك باختلاف طرقة الاندماج حيث قد يتم الاندماج من خلال دمج شركة في أخرى فيكون هنالك شركة مندمجة وشركة أخرى دامجة فتنتهي الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة بتحويل اصولها ونقلها الى الشركة الدامجة، وقد يتم الاندماج من خلال اندماج شركتين أو اكثر بحيث تنتهي الشخصية الاعتبارية لهم جميعا مكونة شخصية اعتبارية جديدة دامجة لهم جميعا، وهذا ما أكدت عليه المادة (229) من النظام.

[1] محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص102.

يتبين مما سبق انه تم تنظيم عمليات الاندماج بشكل دقيق وشامل، مما يعكس الاهتمام البالغ بضمان تنفيذ هذه العملية بشكل شفاف وقانون، تم توجيه الاهتمام نحو تحديد الشروط والإجراءات اللازمة وتوجيه الشركات المشاركة في هذه العمليات للامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها مع الاخذ بعين الاعتبار عدم وجود التزام قانوني على الشركات بوجوب الاندماج في حالات معينة، حيث أنها عملية اتفاقية تتم بموجب عقد بين شركتين أو أكثر وفي أي مرحلة من مراحل حياة الشركة حتى لو كانت في مرحلة التصفية.

المطلب الثاني: تحول الشركات:

تحول الشركات هو مفهوم قانوني واقتصادي يمثل عملية تغيير هياكل الشركات وتكويناتها بهدف تحقيق أهداف معينة، ويتضمن تعديلًا في هيكل الملكية أو الإدارة أو الأصول أو الأعمال. ويتم تنفيذ تحول الشركات من خلال عمليات مختلفة مثل الاندماج، والاستحواذ، والانقسام، وإعادة الهيكلة، والتصفية، وغيرها، حيث تهدف هذه العمليات إلى تحسين أداء الشركات، وتوسيع نطاق أعمالها، وزيادة قيمتها.

وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن لتحول الشركات أن يعزز من التنافسية، وذلك من خلال تحسين التنظيم وزيادة الكفاءة، حيث تصبح الشركات قادرة على تقديم منتجات وخدمات بأسعار تنافسية، مما يعزز مكانتها في السوق، ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يؤدي تحول الشركات إلى جذب الاستثمارات، فعندما تصبح الشركة أكثر فعالية ونجاحا، يزيد اهتمام المستثمرين بالمشاركة في رأس المال والاستفادة من النمو المتوقع[1].

وتحول الشركات له أهمية كبيرة في عالم الأعمال والاقتصاد، حيث يمكن أن يكون وسيلة فعالة لزيادة التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تساعد عمليات التحول على تركيز الموارد والجهود في المجالات الرئيسية للشركة، والتخلص من الأصول غير الضرورية، وتعزيز كفاءة العمليات، وزيادة الإيرادات[2]. ويعتمد نجاح عمليات تحول الشركات على التخطيط الجيد والتنفيذ الفعال، بالإضافة إلى الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية، حيث يجب أن تتم هذه العمليات بعناية فائقة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة دون التأثير السلبي على المساهمين والأطراف المعنية الأخرى وسيتم توضيحا ذلك اكثر وفقا لفرعين:

[1] الشريفة صفاء بنت سعيد بن سالم، تحول الشركات وفقا لقانون الشركات التجارية العماني، رسالة ماجستير، جامعة السلكان قابوس، (2020) ص31.

[2] راشد سعد راشد الهاجري، تحول الشركات في القانون الكويتي: دراسة فقهيه مقارنة، مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد الثالث عشر، مصر (2022) ص1261.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفرع الأول: مفهوم تحول الشركات

تحول الشركات هو مصطلح يشير بشكل عام إلى عملية تغيير هيكل ووظيفة الشركات بهدف تحقيق أهداف جديدة أو تحسين الأداء العام حيث يمكن أن يشمل هذا التغيير تعديلات في هيكل الملكية والإدارة، والتكنولوجيا، والأصول، والاستراتيجية العامة للشركة حيث يهدف تحول الشركات إلى تحسين قدرة الشركة على الاستمرار في تحقيق غاياتها.

ومن الناحية القانونية، يُعرَّف تحول الشركات على أنه تغيير جوهري في هيكل الشركة أو ملكيتها يشمل إعادة تنظيمها أو دمجها مع شركات أخرى. ويعتبر تحول الشركات في القانون ممارسة تؤدي إلى إنشاء شركة جديدة أو إعادة هيكلة الشركات القائمة. وفي القوانين المقارنة، يُعرف تحول الشركات على أنه تغيير هيكل الشركة أو ملكيتها بما يؤدي إلى تغيير جوهري في طبيعتها أو نشاطها حيث يخضع تحول الشركات عادة للرقابة والتنظيم من قبل الهيئات الرقابية المختصة في الدولة1.

وفي القانون السعودي، لم يرد تعريف محدد لعملية تحول الشركات، إلا ان مفهوم التحول يمكن استخلاصه من نص المادة (220) من نظام الشركات التي أشارت إلى جواز تحول الشركة إلى شكل آخر من أشكال الشركات الواردة في النظام وذلك بقرار يصدر وفقًا للأوضاع المقررة لتعديل عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي وبعد استيفاء شروط التأسيس والقيد والشهر المقررة للشكل الذي حولت إليه، وبالمقابل فقد اشارت المادة (50) من النظام الى وجوب تحويل شركة التضامن إلى شركة توصية بسيطة وذلك في حال النص في عقد التأسيس على استمرارها مع الورثة في حال وفاة أي من الشركاء، بحيث يصبح فيها القاصر أو الممنوع نظاما من ممارسة الأعمال التجارية شريكا موصيا، على أن يكون هذا التحويل خلال سنة من وفاة مورثهم.

ويتبين مما سبق أن مفهوم التحول وفقا لنظام الشركات السعودي يتمثل في كونه عملية قانونية يتم من خلالها تغيير الشكل القانوني للشركة إما اختياريا بموجب اتفاق الشركاء أو اجباريا بموجب أحكام النظام وذلك في الاحوال التي ينص عليها لغايات التمكن من المحافظة على استمرارية الشركة في اداء مهامها وتحقيق غاياتها.

الفرع الثاني: الضوابط القانونية لتحول الشركات

[1] عمر بن صالح الأطرم، تحول الشركات: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود (2000) ص116.

تحول الشركات هو عملية استراتيجية تعمل على تغيير الشكل القانوني للشركة بهدف تحقيق أهداف جديدة أو تحسين الأداء العام، وتتمثل أهمية تحول الشركات في قدرتها على تمكين الشركات من الاستجابة للتحديات السريعة في السوق والبقاء في تنافسية، وتترتب على تحول الشركات آثار إيجابية مثل زيادة الكفاءة، وتوسيع النطاق، وزيادة القيمة للمساهمين والشركاء ومع ذلك، يجب أن يتم تخطيط وتنفيذ هذه العمليات بعناية لتجنب التحديات والمخاطر المحتملة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الشركات في المملكة العربية السعودية شهد تطورا كبيرا على مر السنوات لمواكبة التغيرات في السوق العالمي وتشجيع الاستثمارات، وقد تم تحديث اللوائح والأنظمة لتوفير بيئة أعمال أكثر شفافية وجاذبية للمستثمرين. ومن المتوقع أن تستمر جهود التطوير التنظيمي المتعلقة بالشركات وتطوير البيئة التشريعية في المملكة لدعم النمو وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وفي سياق تحسين الأداء، يمكن لتحول الشركات أن يساهم في زيادة الكفاءة والإنتاجية ويتيح للشركات إعادة هيكلة العمليات الداخلية وتحسين توزيع الموارد بشكل يزيد من جودة المنتجات والخدمات التي تُقدمها[1].

وحدد المنظم مجموعة من الضوابط القانونية التي يجب مراعاتها عند تحول الشركات، حيث اشترطت المادة (220) لتحول الشركة إلى شركة المساهمة المبسطة إجماع الشركاء أو المساهمين، أما فيما يتعلق بتحول شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة فإن ذلك جائز بموجب طلب من الشركاء المالكون لأكثر من نصف رأس المال ما لم ينص في عقد التأسيس على نسبة أقل، كما يشترط أن تكون جميع حصص الشركة مملوكة ممن تربطهم صلة قرابة أو نسب أو من بينها ما هو مملوك لوقف أو ناشئ عن وصية من أحد الشركاء. وبالتالي، في حال تحول الشركة الى احد الاشكال التي نص عليها النظام فإنه لا بد من الخضوع لكافة الاجراءات القانونية والامتثال لكافة الشروط المتعلقة بالشكل المراد تحويل الشركة إليه وذلك بهدف حماية مصالح كل من الشركاء والغير، كما أن هذا الأمر يتعلق بالنظام العام حيث يترتب على مخالفته البطلان، وهذا البطلان هو بطلان مطلق

[1] عبدالله الحيات، الجوانب القانونية لعملية تحول شركات العائلية الى شركات مساهمة عامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (2011) ص283.

(ISSN: 2356 - 9492)

ويمس الشكل الجديد للشركة المحول اليها مما يعني ان الشركة الراغبة في التحول تبقى قائمة وصحيحة بشكلها الأصلي[1].

وبما أن المنظم السعودي قد أضاف الشركات غير الربحية الى قائمة الشركات التي يمكن تأسيسها في المملكة، فقد نظمت المادة (221) الاحكام والضوابط الخاصة بتحولها حيث أجازت هذه المادة تحول الشركة الغير ربحية الخاصة دون العامة إلى أي شكل من اشكال الشركات ما لم يتم النص في عقد تأسيسها أو نظامها الاساسي على غير ذلك، واشترطت المادة أن يتم صرف المبالغ الزائدة عن رأس المال عند التأسيس سواء كانت أرباح أو احتياطات أو هبات أو غيرها في المجالات غير الربحية التي يتم النص عليها في عقد التأسيس أو النظام الاساسي، بالإضافة الى وجوب رد الاعفاءات التي تحصلت عليها قبل التحول، وذلك لغايات المحافظة على النزاهة والشفافية وحتى لا يتم استغلال الشركات الغير ربحية لأغراض شخصية من قبل مؤسسيها بالإضافة الى حماية المتعاملين معها من عمليات الاحتيال والغش والتدليس.

ويعتبر قرار التحول أمرا اختياريا للشركاء والمساهمين، حيث يجوز لأي منهم التخارج من الشركة قبل اتمام عملية التحول وذلك بموجب طلب مكتوب يقدم الى الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صور قرار التحول حسبما نصت المادة (222) من النظام، حيث يتم في هذه الحالة الوفاء بقيمة أسهمهم أو حصصهم وفقا للقيمة المتفق عليها أو وفقا لتقرير مقيم معتمد أو أكثر يتم فيه تقدير القيمة العادلة لهذه الحصص أو الاسهم في تاريخ التحول، إلا إذا تم النص على خلاف ذلك في عقد تأسيس الشركة أو نظامها الاساسي، كما أنه يجوز للشريك أو المساهم في حال حدوث خلاف حول ذلك اللجوء الى القضاء.

وبخلاف الاندماج الذي يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد، فقد نصت المادة (223) صراحة على عدم نشوء شخص ذي صفه اعتبارية جديد في حالة التحول، حيث تظل الشركة محتفظة بحقوقها والتزاماتها الناشئة قبل اتمام عملية التحول، ويترتب على ذلك عدة نتائج مهمة منها استمرار ملكية الشركة لأصولها وموجوداتها دون الحاجة لإجراء عملية نقل ملكية، كما تبقى جميع الالتزامات والتعهدات لتي ابرمتها الشركة قائمة ومنتجة لكافة آثارها في مواجهة

[1] رجب عبدالحكيم سليم، المرجع في الشركات والبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف (2010) ص 1546.

الشركة المتحولة، بالإضافة الى ان التحول لا يؤثر على حقوقها لدى الغير وتبقى ملزمة بالديون التي عليها في مواجهة الدائنين.

ولا يترتب على تحول شركة التضامن أو التوصية البسيطة إلى أي شكل من أشكال الشركات إبراء ذمة الشركاء المتضامنين من مسؤوليتهم عن ديون الشركة السابقة لعملية التحول، وذلك بموجب نص المادة (224) من النظام، حيث لا تبرأ ذمتهم من هذه الديون إلا إذا قبل الدائنون ذلك صراحة أو لم يعترض أي منهم على قرار التحول خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه به بخطاب مسجل أو بوسائل التقنية الحديثة. ولعل المنظم أراد في ذلك المحافظة على خصوصية الشريك المتضامن أينما وجد من حيث مسؤوليته المشددة عن ديون والتزامات الشركة التي تصل حتى أمواله الخاصة، مما يوفر حماية أكبر للدائنين في استيفاء حقوقهم المترتبة على الشركة نتيجة الصفقات التي تم إبرامها معها قبل اتمام عملية التحول.

(ISSN: 2356 - 9492)

الخاتمة

قام المنظم السعودي بالعديد من الإصلاحات والتحديثات التشريعية المتعلقة بالشركات وعلى رأسها استحداث شرك المساهمة المبسطة والتوسع في الشركات العائلية والشركات غير الربحية، وذلك لغايات مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المملكة في السنوات الأخيرة. وتمثل التحديثات والإصلاحات في نظام الشركات السعودي الجديد خطوة هامة أيضا نحو تبسيط وتيسير عمليات اندماج الشركات وتمت هذه الجهود مع مراعاة تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين، كما يمثل هذا النظام جهدًا مهمًا من قبل المنظم السعودي لتعزيز بيئة الأعمال وتوجيه الشركات نحو تحقيق التنمية والاستدامة الاقتصادية.

وإن تنظيم هذه العمليات يعكس التفاني في تطوير البنية القانونية للأعمال في المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تستمر هذه الجهود في تحفيز الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي في المملكة مع مرور الوقت. ويجب أن يكون تطبيق وامتثال الشركات لأحكام هذا النظام هو المفتاح لضمان تحقيق الفوائد المتوقعة من هذه الإصلاحات القانونية، وهو ما يعزز من مكانة المملكة كوجهة استثمارية مؤثرة وجاذبة للمستثمرين الوطنيين والدوليين.

وتم تنظيم عمليات الاندماج بشكل دقيق وشامل بموجب النظام الجديد، مما يعكس الاهتمام البالغ بضمان تنفيذ هذه العملية بشكل شفاف وقانوني، كما تم توجيه الاهتمام نحو تحديد الشروط والإجراءات اللازمة وتوجيه الشركات المشاركة في هذه العمليات للامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها مع الاخذ بعين الاعتبار عدم وجود التزام قانوني على الشركات بوجوب الاندماج في حالات معينة، حيث أنها عملية اتفاقية تتم بموجب عقد بين شركتين أو أكثر وفي أي مرحلة من مراحل حياة الشركة حتى لو كانت في مرحلة التصفية، ومن اهم الاثار القانونية التي تترتب على عملية الاندماج هي انقضاء الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة في الشركة الدامجة، حيث تنتقل ملكية كافة الأصول المملوكة للشركة المندمجة الى الشركة الدامجة إلا أن هذا يتم دون الاخلال بحقوق المساهمين والدائنين على حد سواء.

وفي المقابل، فإن مفهوم تحول الشركات وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد جاء أكثر وضوحا وتنظيما، حيث يتمثل في كونه عملية قانونية يتم من خلالها تغيير الشكل القانوني للشركة إما اختياريا بموجب اتفاق الشركاء أو اجباريا بموجب أحكام النظام، وذلك في الاحوال التي ينص عليها لغايات التمكن من المحافظة على استمرارية الشركة في اداء مهامها وتحقيق غاياتها.

وبخلاف الاندماج الذي يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد، فإن التحول لا يترتب عليه ذلك، حيث تبقى الشركة المتحولة محتفظة بشخصيتها الاعتبارية وحقوقها والتزاماتها الناشئة قبل اتمام عملية التحول، ويترتب على ذلك عدة نتائج مهمة منها استمرار ملكية الشركة لأصولها وموجوداتها دون الحاجة لإجراء عملية نقل ملكية، كما تبقى جميع الالتزامات والتعهدات لتي ابرمتها الشركة قائمة ومنتجة لكافة آثارها في مواجهة الشركة المتحولة، علاوة على ان التحول لا يؤثر على حقوقها لدى الغير وتبقى أيضا ملزمة بالديون التي عليها في مواجهة الدائنين.

وعلى الرغم مما سبق، فإنه لا بد من توجيه مزيد من الجهود نحو تبسيط وتسريع الإجراءات القانونية المتعلقة بتحول الشركات والاندماج لتشجيع المزيد من الشركات على الاستفادة منها، بالإضافة الى توجيه مزيد من الجهود نحو زيادة الشفافية في العمليات المالية والإدارية للشركات الراغبة في القيام بعمليات التحول والاندماج، كما يجب دعم الأبحاث والدراسات حول تأثيرات عمليات التحول والاندماج والتقسيم على الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص في المملكة وتوجيه المزيد من الحوافز والتسهيلات الضريبية لتشجيع المزيد من الاستثمارات والعمليات المؤسسية في المملكة بالإضافة الى تعزيز التعاون الدولي في مجال تحول الشركات والاندماج والتقسيم من خلال اتفاقيات وتبادل المعلومات.

(ISSN: 2356 - 9492)

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب العلمية:

رجب عبد الحكيم سليم، المرجع في الشركات والبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف (2010).

سميحة القليوبي، الشركات التجارية: النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية (1992).

عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري في الشركات التجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع (1998).

محمد السعودي، تغيير الشكل القانوني للشركات، سجل العرب، الطبعة الأولى (1988).

محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة (1996).

ثانيا: الرسائل الجامعية:

سناء مختار فضل الله، احكام تحول واندماج الشركات في الفقه والقانون: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان الإسلامية (2017).

الشريفة صفاء بنت سعيد بن سالم، تحول الشركات وفقا لقانون الشركات التجارية العماني، رسالة ماجستير، جامعة السلكان قابوس (2020).

عمر بن صالح الأطرم، تحول الشركات: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود (2000).

ياسر حسين علي المرسومي، الاثار القانونية لتحول شركات الأشخاص الى شركات مساهمه عامة، رسالة ماجستير، جامعة الاسراء الخاصة (2019).

ثالثا: المجلات العلمية:

احمد منير فهمي، القواعد القانونية السعودية والعالمية للشركات التجارية، مجلس الغرف التجارية والصناعية، الرياض (1416).

إيهاب عبد المجيد محمد إسماعيل السراج، الإطار القانوني لاندماج الشركات، مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا، العدد السابع عشر، (2022).

حسين علي العمر، أثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة – قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، الدد السابع والخمسون، السعودية (2003).

راشد سعد راشد الهاجري، تحول الشركات في القانون الكويتي: دراسة فقهيه مقارنة، مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد الثالث عشر، مصر (2022).

سعيدية البدوي السيد بدوي، نظام الشركات الجديد وقانون الاستثمار: دراسة تحليله مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي، المجلة القانونية، العدد الاول، السودان (2021).

صباح براجي، دور التحول الى اقتصاد المعرفة الى زيادة تنافسية اقتصاد المملكة العربية السعودية والدول العربية، الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، السعودية (2017).

صلاح الدين ابراهيم، الشركات المساهمة: الاتحاد، الاندماج، السيطرة، مجلة المحاسبة، العدد الرابع عشر، السعودية (1997).

عبد الفضيل محمد احمد، اندماج الشركات في ظل نظام الشركات السعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الرابع عشر، مصر (1993).

(ISSN: 2356 - 9492)

عبدالله الحيات، الجوانب القانونية لعملية تحول شركات العائلية الى شركات مساهمة عامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (2011).

عبدالله بن عبدالله بن سليمان العبيد، اقتصاد المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية، افاق الاقتصاد، العدد الثالث والسبعون، اتحاد غرفة التجارة والصناعة – مركز البحوث والتوثيق، الامارات (1998).

علي جوهاني، اقتصاد المملكة العربة السعودية، الخليج العربي، المجلد العشرون، العدد الأول، (1988).

محمد سعيد القحطاني، حوكمة الشركات وتطبيقها في المملكة العربية السعودية: شركة اسمنت المنطقة الجنوبية، المجلة الدولية للعلوم الإسلامية، العدد السادس عشر، مصر (2018).

مساعد بن عبدالله بن حمد الحقبل، المسؤولية المحدودة في الشركات: دراسة تأصيلية تطبيقية، العدل، العدد الخامس والستون، السعودية (2014).

هدى محمد عبد العزيز منصور، رؤية 2030 نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، مصر (2021).

ياسين محمود فؤاد، الرقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ في قانون حماية المنافسة وتقويم تأثيرها على هيكل السوق ومناخ الاستثمار، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر (2018).

رابعا: التقارير:

برنامج تطوير القطاع المالي، التقرير السنوي 2022، ص22.

خامسا: التشريعات:

نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1/12/1443هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (678) وتاريخ 29/11/1443هـ.

نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/3) بتاريخ 28 / 1 / 1437 وقرار مجلس الوزراء رقم (30) بتاريخ 27 / 1 / 1437هـ.

سادسا: المواقع الالكترونية:

https://qarark.com

Https://qistas.com